تقرير الثلاثي الثالث حول النفاذ على المعلومة

بمركز الإعلامية لوزارة الصحة لسنة 2022

الإطار القانوني

- القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 الذي يتضمن مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات المنظمة للنفاذ إلى المعلومة ويحدد مجموعة الوثائق التي يتعين على الهيكل العمومي نشرها.
- المنشور عدد 19 لسنة 2018 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ويوضح هذا المنشور مختلف الالتزامات المحمولة على كاهل الهياكل العمومية لتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة بمبادرة منها أو إثر تلقي طلب من الشخص المعني ومختلف الإجراءات المتعلقة بها وكذلك دور المكلف بالنفاذ وعلاقة الهياكل بهيئة النفاذ.
- المنشور عدد 22 لسنة 2019 يتعلق بحسن تطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة

ويهدف هذا القانون إلى ضمان كل شخص طبيعي او معنوي في النفاذ إلى المعلومة بغرض الحصول على المعلومة وتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بتحسين جودة المرفق العام ودعم الثقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

I. الإجراءات المتخذة في مجال إتاحة المعلومة

1. النشر الإستباقي بمركز الإعلامية لوزارة الصحة

يحرص مركز الإعلامية بوزارة الصحة على نشر كل المستجدات الخاصة بالمركز على الموقع كالبرامج الذي يقوم بها وكذلك الإطار القانوني المنظم لنشاط الهيكل وتقارير هيئات الرقابة والاتفاقيات التي يقوم بها المركز والمعلومات الإحصائية الخاصة وكل المعلومات المتعلقة بالمالية العمومية خاصة المتعلقة بالميزانية وكذلك كل التنظيمات والنشاطات اليومية على صفحة الفاسبوك، وبدأ المركز بالعمل على تنمية الناحية الجمالية الفنية لأشكال المعطيات ومواقع الواب عبر استغلال المعطيات فنيا من قبل المبرمجين على الواب.

2. منهجية الرد على المطالب

يعمل مركز الإعلامية لوزارة الصحة على توفير المعلومة للطالب في الأجال المذكورة وكذلك إعلام الطالب كتابة وتحتوي المراسلة الصورة التي سيتم بها إتاحة المعلومة والمعاليم المستوجب دفعها، إن وجدت، والمكان الذي يمكن الإطلاع فيه على المعلومة

- ❖ إذا ثبت ان المعلومة التي تحصل عليها طالب النفاذ سبق للهيكل المعني نشرها، يتعين على المكلف بالنفاذ إعلام الطالب بذلك وتحديد الموقع الذي تم فيه النشر في الأجال.
- ❖ ورد على مركز الإعلامية لوزارة الصحة في الثلاثي الثالث مطالب وتم الرد عليها في الأجال

II. التصرف في الوثائق والأرشيف

يعمل المركز على مواصلة تطبيق البرنامج الوطني للتصرف في الوثائق والأرشيف من خلال إعداد جداول إتلاف وقد تم التأشير عليها من قبل الأرشيف الوطني، ومواصلة إعداد مشروع جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية وكذلك مواصلة تعميم تطبيقة SeeDocبالمركز وذلك لمالها من أثر إيجابي في تنظيم الوثائق والوصول إلى المعلومة بطريقة ناجعة.